سامي الخزندار

المسلمون والأوربيون

نحو أسلوب أفضل للتعايش

دراسات استراتيجية



للدراسات والبحوث الاستراتيجية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

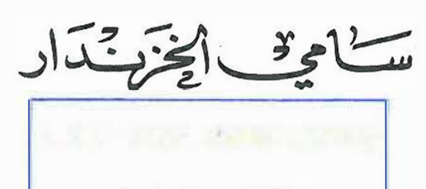
أنشىء مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14آذار / مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية** كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

المسلمون والأوربيون

نحو أسلوب أفضل للتعايش

سامي الخزندار



العدد -9-

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 1997

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب : 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 722776 - 9712؛ فاكس : 769944 - 9712

المحتويات

الصفحة

مقدمة

من البديهي أن تقوم أي علاقة تعايش راسخة ومستمرة بين العالمين الأوربي والإسلامي، ككيانين حضاريين وسياسيين، على أسس من العدالة والمساواة والاحترام المتبادل. إلا أنه يعترض تحقيق ذلك الكثير من المعوقات الثقافية والاجتماعية والتاريخية والسياسية وغيرها. ويهتم هذا البحث بالجانب السياسي فقط، وسوف يدرس أهم المعوقات السياسية من حيث تحديد ماهيتها أو طبيعتها، وكيفية تأثيرها في علاقة التعايش بين الطرفين.

يثار بإلحاح في وقتنا الحاضر موضوع الحضارات، وبشكل خاص العلاقة بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية. فهناك من يتحدث عن "الصراع بين الحضارات"، بينما يدافع آخرون عن "الحوار بين الحضارات". ومما لا شك فيه أن بعض منظري المدرستين تتملكهم دوافع علمية وفكرية بحتة، إلا أن تناول الموضوع وإثارته بقوة في الساحة الفكرية من قبل دول أو مؤسسات سياسية ومراكز بحثية ليس بعيدا عن أهداف سياسية سواء كانت إيجابية صادقة أم سلبية غير بريئة. وهذا ما

يحتم على الباحثين في هذا المجال أن يتناولوا هذا الموضوع بحذر لكي لا يكونوا أداة موظفة لأهداف سياسية خفية.

ويمكن تفسير زيادة الاهتمام الأكاديمي والسياسي الغربي / الأوربي بالظاهرة الإسلامية في ضوء مداخل ثلاثة:

> أولها استشراقي، وثانيها سياسي - استراتيجي، وثالثها أكاديمي - علمي. وتترابط المداخل الثلاثة فيما بينها ويؤثر بعضها في بعض.. فتاريخياً كانت الظاهرة الاستشراقية مقدمة لأهداف استعمارية (سياسية واستراتيجية)، واستمرت وثيقة الصلة بالاستعمار الجديد بعد انقضاء الاستعمار التقليدي. كما أنه في ضوء التلاحم بين الفكر والحركة في الدول المتقدمة، فإن الدراسات الأكاديمية حول الظاهرة غالباً ما تكون مرشداً لصناع القرار في تلك الدول [الغربية]، بحيث تكون حركتها السياسية بصدد التعامل مع الظاهرة، مبنية على أسس علمية مدروسة[(1)].

لذا نلمس وجود حركة علمية يقودها الكثير من الجامعات والمؤسسات البحثية في هذا المجال. وقد تمثلت هذه الحركة في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية الدولية والمحلية. وكان الكثير منها قائماً على دعم من الحكومات والمؤسسات والهيئات السياسية. وأحد أمثلة هذه التحركات ما قامت به وزارة الخارجية السويدية من دعم لعقد مؤتمرين دوليين، الأول باستوكهولم في حزيران / يونيو 1995، وقد عقد بتنظيم من جامعات سويدية، والثاني بالأردن في حزيران / يونيو 1996، وقد عقد بتنظيم وإشراف جامعات سويدية وأردنية. وتعقد هذه المؤتمرات ضمن سلسلة

مستمرة سنوياً حول هذا الموضوع. ويجب أن يُذكر هنا أن الاهتمام الأكاديمي بموضوع الحوار الأوربي - الإسلامي لا يخلو في الكثير من الأحيان من اهتمامات استشراقية - سياسية يقوم بها مستشرقون في الجامعات الأوربية، ولكن بمفهوم مستحدث ومعاصر يختلف عن النظرة التقليدية للاستشراق.

وتمتد جذور الحوار الأوربي - الإسلامي إلى العلاقة الثقافية لمرحلة ما بعد استقلال العالمين العربي والإسلامي من الاستعمار الأوربي من جهة، وما نشأ من تناقض في المصالح السياسية والاقتصادية بين الطرفين في مرحلة الستينيات والسبعينيات من جهة أخرى. وقد ظهر هذا الحوار بشكل سياسي ومؤسساتي عام 1974 من خلال "الحوار العربي - الأوربي" بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر 1973. كما أن تصاعد ما يسمى بظاهرة "الأصولية الإسلامية" منذ أوائل الثمانينيات، وسقوط الخصم الشيوعي للغرب في 1991، وظهور "الهوس" بما يسمى "الخطر الإسلامي الجديد" الذي ترافق مع نمو ظاهرة العنف الإسلامي في العالمين العربي والإسلامي، بالإضافة إلى تصاعد حركة هجرة العمالة العربية والإسلامية إلى أوربا، كل ذلك أعاد تنشيط حركة "الحوار أو الصراع بين الحضارات"[(2)]، وذلك لأسباب عديدة ومتنوعة، سياسية أو اقتصادية أو أمنية، أو غيرها.

ويتحدد الإطار الزمني لهذه الدراسة بعقدي الثمانينيات والتسعينيات، مع تقديم الأرضية اللازمة للمرحلة اللاحقة أو المستقبلية. وفي حالات معينة تعاملت هذه الدراسة مع خلفيات تاريخية، ليس من منطق دراسة الواقع التاريخي، وإنما سعياً إلى معرفة درجة تأثير هذه الخلفيات

في الواقع الحالي أو المعاصر، ومدى انعكاسه على مستقبل العلاقات الأوربية - الإسلامية.

وقد لجأت هذه الدراسة إلى تناول الموضوع من حيث تحديد شكل المعوق السياسي وطبيعته، وتقديم بعض البيانات الإحصائية وغير الإحصائية حوله في أحيان كثيرة؛ ومن ثم تحليل كيفية تأثير هذا المعوق في علاقة التعايش بين الطرفين موضوع الدراسة، وصولاً في النهاية إلى تحديد حجم المعوقات السياسية ومدى إمكانية معالجتها.

سوف تستخدم هذه الدراسة مصطلحَين: "الأوربيين" كوحدة ذات كيان جغرافي - سياسي وديني وحضاري تتمثل في أوربا من جهة، و"المسلمين" كوحدة ذات كيان جغرافي - سياسي وديني وحضاري تتمثل في العالم العربي والإسلامي من جهة أخرى، مع عدم إغفالنا للفروقات والخصوصيات الوطنية لكل طرف. وفي بعض الاستثناءات قد يكون هناك تمييز بين مفهوم الكيان الجغرافي للعالم الإسلامي والشعوب المسلمة من جهة، والحكومات الرسمية في منطقة العالمين الإسلامي والعربي من جهة أخرى، وذلك عند تناول العلاقات بين الطرف الأوربي والحكومات العربية والإسلامية. ولاعتبارات البحث العلمي، تحصر الدراسة منطقة الكيان الإسلامي بالعالم العربي ودولتَي الجوار الجغرافي الإسلاميتين (إيران وتركيا)، حيث توجد أقليات إسلامية في أوربا تنتمي إلى هذه المنطقة. أما فيما يتعلق بالطرف الأوربي، فإن هذه الدراسة تتناول بشكل أساسي منطقة أوربا الغربية التي تمثل الطرف الآخر والمشارك سياسياً

وعملياً في موضوع الحوار بين الحضارات. ويقصد بالتعايش في هذه الدراسة العلاقة والتعاون الإيجابي بين الطرفين بما يعود عليهما بالفائدة المشتركة على أساس من التوازن وحفظ الحقوق والامتيازات الخاصة بكل طرف، سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي أو المؤسساتي. ويقصد بالمعوقات السياسية العقبات ذات العلاقة بالجانب السياسي، التي تحول دون عملية التعايش بين الطرفين أو تعرقلها.

وتتمثل أهم المعوقات السياسية التي تطرحها هذه الدراسة فيما يلي:

الآثار السلبية للخلفية التاريخية الصراعية سياسياً وحضارياً

تتسم العلاقة بين الأوربيين والمسلمين في الغالب بصفة الصراع والتنافر، بدءاً من الحروب الصليبية، ومروراً بالاستعمار الأوربي الحديث للعالم العربي، وانتهاء بدعم أوربا للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. وفي محيط هذا الصراع عرفت أوربا الإسلام، ويقول إدوارد سعيد "إن معرفة الإسلام والشعوب الإسلامية نشأت وترعرت لا من الهيمنة والمواجهة فحسب، وإنما من الكراهية الثقافية أيضا"[(3)]. وللأسف نظرت أوربا إلى العرب والمسلمين نظرة سلبية نمطية متجاهلة دورهم التاريخي وإسهامهم الحضاري والعلمي في بناء أوربا المعاصرة.

لقد لعبت خلفية الحروب الصليبية وشعور أوربا المسيحية بخطر المسلمين عليها، وكذلك مرحلة الاستعمار الأوربي للعالم العربي في هذا القرن، دوراً مهماً في خلق مآسي العالم الإسلامي، التي منها تقسيم العالم العربي إلى كيانات قطرية متصارعة، وما نتج عن ذلك من آثار سلبية

وجوهرية يعانيها العالمان العربي والإسلامي سواء في الجوانب السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية. هذا بالإضافة إلى إقدام الاستعمار الأوربي على زرع الكيان الصهيوني في قلب العالم العربي كمشروع استنزافي للمنطقة، وكوسيلة فاعلة في الإبقاء على الصيغ التقسيمية أو القطرية للكيانات العربية. ومما لا شك فيه، وكما يقول جون إسبوزيتو John Esposito، أن موضوع الاستعمار والإمبريالية وتأثيرهما في الماضي، واستمرار إرث هذا التأثير، بقي حياً في شؤون الشرق الأوسط السياسية، وكذلك على امتداد العالم الإسلامي من شمال أفريقيا إلى جنوب شرق آسيا[(4)].

إن استمرار الإرث الحضاري للحروب الصليبية، والشعور المسيحي بخطر الإسلام، واستمرار الآثار السلبية الخطيرة للاستعمار الأوربي الحديث للعالمين العربي والإسلامي، سيساعد على الإبقاء على محيط غير صالح للتعايش بين الحضارتين الأوربية والإسلامية. ولتجاوز هذا المحيط لا بد من القيام بخطوات إيجابية فاعلة وعملية، خاصة من الطرف الأوربي.

ومن الواضح أن معالجة هذا الموضوع من خلال طرح فكرة التسامح ونسيان الماضي، التي يدعو إليها الأوربيون خاصة، هي فكرة تتسم بالسطحية والإجحاف والاختزال لمجموعة من العوامل الرئيسية التي شكلت طبيعة هذه العلاقة في الماضي، وتلقي بظلالها على أحداث الحاضر والمستقبل.

وفكرة نسيان الماضي تعني أن يتحمل العالمان العربي والإسلامي وحدهما - ومن دون مقابل - مسؤولية المآسي التي سببها الاستعمار الأوربي الحديث، في حين أنه هو نفسه الضحية التي اعتدي عليها. وفي المقابل يُكافأ الاستعمار الأوربي من خلال التغاضي عن ممارساته التي سببت المآسي للعرب والمسلمين، والتي ما زالوا يرزحون تحت وطأتها حتى الآن، ومنها وعد بلفور، أساس مشكلة فلسطين.

لقد رفضت الدول الأوربية وأمريكا أن تتنازل عن معاقبة المعتدي في حرب الخليج الثانية، وأعلنت الحرب على العراق، وفرضت عليه التعويض المالي عن آثار الحرب. وهذا المبدأ لا إخلال أو عيب فيه، وإنما يجب الإقرار به وتطبيقه على الجميع. ومن هنا تطرح هذه الدراسة خياراً عملياً وليس دعوة عاطفية لمعالجة هذه الآثار السلبية بما يمهد الأرضية الحقيقية للتعايش بين أوربا والمسلمين. وهذا الخيار هو أنه إذا كان مطلوباً من العالم الإسلامي نسيان تاريخ أوربا الاستعماري وما تسبب به من مآس، وتجاوز آثارها السلبية في كافة المجالات، فينبغي على أوربا أن تقوم بالتزامات عملية وتقدم برامج تعويضات مادية ومعنوية، بالإضافة إلى برامج ثقافية وتعليمية محايدة للأجيال الأوربية، كما يتوجب عليها إيجاد تشريعات أو حماية دستورية وقانونية ضد الاعتداء على الإسلام ومقدساته، وضد العنصرية في مواجهته، مع تقديم ضمانات بعدم الاعتداء على المنطقة مرة أخرى، أشبه بما تفعله ألمانيا مع اليهود الآن. فالألمان لم يطالبوا اليهود بنسيان مذابح الماضي كدعوة رومانسية، وإنما أعدوا برنامجاً عملياً لتعويض اليهود والكيان الإسرائيلي مادياً، مع إيجاد برنامج ثقافي وتعليمي وقانوني ضد أي محاولات لإحياء فكرة النازية أو العداء للسامية.

ويجب ألا تكون الآلية المقترحة لمعالجة مآسي التاريخ قائمة على تجاهل آثاره الممتدة إلى وقتنا الحاضر، وإنما تستند إلى تقديم سلوكيات فعالة للتعويض عن هذه المآسي بشكل يلغي – أو على الأقل يحد – بشكل كبير من هذه الآثار السلبية.

الهيمنة والتبعية (أو الإلحاق الحضاري)

مثَّل موضوع فرض هيمنة الحضارة الأوربية على العالم الإسلامي – أو ما يسمى فرض تبعية الحضارة الإسلامية للحضارة الغربية – هوة محورية وعميقة تخل بأسس التعايش بين الأوربيين والمسلمين. وللأسف فإننا نجد:

> أن موضوع العلاقة بين الحضارات لم يطرق قط بعيدا عن غايات ذات علاقة بالصراع الدائر بين القوى الاستعمارية والشعوب المقهورة. فعندما طرح منظرو أوربا [أمثال: فولتير F. Voltaite وإيجنتس جولدتزهر I. Goldeziher وبرنارد لويس B. Lewis] هذا الموضوع، كانوا في أغلبهم يرمون إلى سيادة الحضارة الأوربية على العالم بكل ما تحمله من فلسفات ومفاهيم ومعايير وقيم، وذلك من خلال الترويج للحضارة الأوربية وضرب الحضارات الأخرى، أو طمسها، أو الإنقاص من قدرها، أو خلطها بما يلغيها؛ وهو أمر يؤدي بالشعوب إلى فقدان هويتها ومقومات شخصيتها الأساسية، وإلى ضرب عوامل وجودها المادي والثقافي المستقل.. لهذا يهدف الحديث عن التواصل الحضاري، كما يطرحه منظرو

> السيادة الحضارية الأوربية، إلى الإلحاق الحضاري باعتباره جزءاً أساسياً في عملية الإلحاق الاقتصادي والثقافي والسياسي والسيطرة العسكرية[5].

وتقوم الحضارة الأوربية على ما يمكن تسميته بـ "أنانية الحضارة" أو "الحضارة الأنانية". وهذه الفلسفة تستند إلى طغيان الملكية الفردية[6]، أو الفكر المادي في داخل هذه الحضارة، وبالتالي السعي إلى السيطرة والتحكم السياسي والاستغلال الاقتصادي للعالم الخارجي؛ وهو ما انعكس في السيطرة الاستعمارية لأوربا على العالم الإسلامي، الذي دفع ثمناً باهظاً لهذه السيطرة. و"أنانية الحضارة" تعني الأنانية في المصلحة والسلوك، وبالتالي السعي للهيمنة على الآخرين لزيادة الحصول على المصالح والمكاسب الذاتية دون تضحية وجهد حقيقي صائب، وبأقل قدر من الخسائر مقابل أكبر قدر ممكن من المكاسب.

إن فلسفة الهيمنة والتبعية أو الإلحاق الحضاري جعلت أوربا – أو الغرب عموماً – تعتبر تجربتها الحضارية بمثابة المقياس والمعيار للحضارات الأخرى، وأعطت لنفسها حق الوصاية من خلال برامج سياسية واقتصادية وتنموية وثقافية تقدمها مؤسساتها السياسية والثقافية والتنموية الدولية[7]. وانعكس هذا في مظاهر ومضامين سلبية عديدة على العالم الإسلامي منها:

1 - دفع الدول الأوربية لدول العالم الإسلامي نحو فكرة فصل الدين عن السياسة (أو علمانية الدولة)، بناءً على تجربة أوربية خاصة. وقد قاد ذلك إلى خلق صراعات ما بين النظام السياسي الغربي وأنصاره

الأوربيين من جهة، والشعوب العربية والإسلامية من جهة أخرى. فكان لا بد أن ينعكس هذا في صورة تنافر وعداء ما بين الشعوب المسلمة ودول أوربا التي هي مصدر العلمانية والداعية إلى فرضها في العالم الإسلامي، دونما مراعاة للاختلاف في طبيعة الدين المسيحي عن الدين الإسلامي.

2 - الوصاية في وضع القيم والمعايير وتدويلها. وهذا يمثل نظرة استعلائية على الحضارات الأخرى. ويشير صموئيل هنتنجتون إلى هذا المضمون في مقاله «صراع الحضارات»، حيث يقول:

> . . . ينبغي أن يبذل الغرب [أوربا ببعديها الحضاري والسياسي تمثل محوراً أساسياً في هذا المفهوم] جهداً لترسيخ قيمه في الديمقراطية والحرية باعتبارهما قيمتين عالميتين [وصاية وضع القيم والمعايير]، وذلك لإبقاء سطوته وهيمنته العسكرية، وتوسيع دائرة مصالحه الاقتصادية[8].

ولكن هنتنجتون يعود فيقر أن ذلك يثير ردود فعل ومعارضة من الحضارات الأخرى. وفي المقابل هناك العديد من المفكرين والسياسيين الأوربيين (من أمثال الأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا، والبروفسور جيمس بسكاتوري) الذين يختلفون مع طرح هنتنجتون حول مستقبل العلاقة بين الحضارات الغربية والحضارات الأخرى، خاصة الإسلامية. إلا أن الاختلاف بينهم يتمحور حول شكل وطبيعة العلاقة، وليس حول نقض البنية المادية والأسس الجوهرية لقيم الحضارة الغربية. ويؤكد ذلك (مانويل ماران) نائب رئيس المفوضية الأوربية، عندما يتحدث عن بعض المصاعب

الجوهرية في الحوار الثقافي بين الحضارة الأوربية والمسلمين، وأشار إلى أن أحد الأخطاء الجوهرية في هذا الحوار تقوم على:

> تبني تحديد الحوار ما بين الثقافات انطلاقا من محور أوربي، وحتى إمبريالي. فالخطر هنا هو أن هذا الحوار قد يعتبر سياسة اتصال أحادية الجانب، تهدف إلى نشر القيم الغربية وإعطائها صفة الشمولية[9].

إن حق الوصاية في وضع المعايير والقيم جعل أوربا تبحث أو تلجأ إلى قيم دولية تستطيع بها خرق السيادة الفكرية والسياسية للحضارات الأخرى، منها قيم حقوق الإنسان والديمقراطية. وعلى الرغم من سمو هذه القيم، فلقد كانت أدوات وظِّفت سياسياً من قبل أوربا ضد بعض الدول التي ترفض الوصاية الغربية. كما أن الدول الأوربية كانت تحاول فرض مفهومها الخاص لحقوق الإنسان والديمقراطية على الدول الإسلامية بغض النظر عن طبيعة الثقافة الإسلامية. وهذا بالطبع لا ينفي أن الديمقراطية تحمل بعض المكونات الإيجابية والمفيدة. ويؤكد ذلك هنتنجتون في قوله:

> إن من شأن الاختلاف في الثقافة والدين أن يتسبب في خلق خلافات حول القضايا السياسية، ومن ثم تتفاوت في ضراوتها وأشكالها صور الخلاف التي تقوم حول حقوق الإنسان[10].

ومما لا شك فيه أن الوصاية الأوربية على القيم السياسية تثير أحياناً كثيرة، ردود فعل معارضة حضارية وسياسية، شعبية وحكومية في منطقة العالم الإسلامي، مما يضعف إمكانية التعايش الحضاري المستقر بين الطرفين.

3 - إن النظر إلى الحضارة الأوربية باعتبارها معيار التقدم، واكتساب أوربا حق الوصاية على القيم وتحديد المعايير، يدفع أوربا إلى ما يسمى التعامل بـ "ازدواجية المعايير Double Standards"، وذلك حسب طبيعة المصالح الأوربية تجاه دول العالم الإسلامي. فأوربا تتكلم على انتهاك مبادئ حقوق الإنسان من قبل بعض الأنظمة العربية والإسلامية المعارضة لها، بينما تتجاهل ذلك في دول عربية أو إسلامية أخرى. وتقاوم أوربا بشراسة احتلال دولة عربية لدولة عربية أخرى (ومبدأ الاحتلال مرفوض بالضرورة)، في حين تتصنع العجز أمام الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين أو الاعتداء الصربي ضد المسلمين في البوسنة. ويحدث كل ذلك لاختلاف أهمية المصالح الأوربية في كل حالة. وأدت هذه الازدواجية (بالإضافة إلى عوامل أخرى) إلى حدوث فجوة كبيرة، وفقدان للمصداقية بين أوربا والعالم الإسلامي عموما والشعوب الإسلامية خصوصاً. فأين سيكون موقع التعايش في بيئة تفتقد المصداقية وتمتلئ بالازدواجية بسبب وجود القوة والهيمنة لدى طرف أوربي على طرف عربي ومسلم ضعيف؟

4 - هناك إطار تصوري أو مفاهيم غربية لنظريات التنمية السياسية وضعت للعالم الثالث. وهذه المفاهيم تلعب دوراً حقيقياً في إعاقة التنمية في العالم الإسلامي، وتمنع تحقيق التكافؤ بين الأوربيين والمسلمين، ذلك أن أبعاد التنمية السياسية ومؤشراتها التي احتضنتها أوربا والغرب أصبحت تحمل مضمون التبعية والمعيارية الغربية ويقول أحد الباحثين في هذا الصدد:

> إن مضمون مفهوم التنمية الأوربي هو إلحاق مجتمعات العالم غير الأوربي بالمجتمعات الأوربية، حتى تظل في وضع التبعية وتسير في طريق اللحاق من خلال مفاهيم "التنمية بالانتشار" و"التطور" و"التحديث" و"التقدم"؛ كل هذه المفاهيم تشير إلى عمليات تقتضي السير في الطريق ذاته الذي سار فيه المتقدمون، حيث يمكن تحقيق التنمية عن طريق نقل العناصر المادية التي أوجدها الأوربيون إلى المجتمعات المتخلفة لكي تستطيع تجاوز مرحلة التخلف واللحاق بالركب الحضاري (11).

وعلى هذا الأساس وضع الأوربيون مؤشرات للتنمية السياسية تكرس الهيمنة والسير في ركب الفكر المادي. وقد قام كثير من علماء السياسة الغربيين والمتخصصين في مجال التنمية والثقافة والتحديث من أمثال ألموند G. Almond وباول B. Powell وبايندر L. Binder وبارسونز T. Parsons وغيرهم، بتقديم مفاهيم للتنمية والتحديث تقوم على أساس تحقيق النمط الغربي في التطور، من خلال نقل القيم والمؤسسات والمؤشرات الغربية باعتبارها معياراً للتحديث (12).

وخلاصة الأمر هنا، أن نظريات التنمية السياسية الأوربية تقوم على تهميش البعد الحضاري الإسلامي في حياة المجتمع المسلم، وما يتبع ذلك من خيار التبعية أو العداء مع أوربا. ويوضح الأمير تشارلز، ولي عهد بريطانيا، جوهر الخلط الغربي في هذا المجال حين يقول:

> نسقط في فخ الغطرسة المقوتة إذا خلطنا بين "التحديث" في البلدان الأخرى وبين تحويلها إلى أشباه لنا (13).

وهناك دراسات علمية قيمة في نقد هذا الاتجاه في نظريات التنمية السياسية الأوربية[14].

ويضاف إلى ما سبق أن جعل العالمين الإسلامي والعربي جزءاً من العالم الثالث أدى إلى وضعه ضمن دائرة الصراع بين الأوربيين والأمريكيين من جهة، والاتحاد السوفيتي (سابقاً) وأوربا الشرقية من جهة أخرى. وهو ما جعل الطرفين يتجاهلان الأمة الإسلامية كأمة ذات حضارة وفكر، تتمتع بحق الاستقلال والعيش بسلام، ويضعانها ضمن دائرة صراعهما السياسي والأيديولوجي، مع سعي كل طرف للسيطرة على هذه المنطقة سياسياً وأيديولوجياً واقتصادياً وثقافياً. وكان من وسائل ذلك محاولة تقديم نظريات للتنمية والتحديث تراوحت ما بين النظريات الاشتراكية الماركسية والنظريات الرأسمالية، دون الأخذ بعين الاعتبار ثقافة الشعوب وحضارتها وحقها في السيطرة على مواردها، الأمر الذي زاد من هوة العداء بين شعوب هذه المنطقة وبين الأنظمة السياسية للدول الأوربية والاشتراكية.

وفي المقابل، يعتري واقع المسلمين بصفة عامة الانحطاط والضعف. ومن مظاهر ذلك المشكلات والصراعات السياسية والعسكرية والتبعية الاقتصادية، إلا أنه ما زال هناك رصيدٌ كبيرٌ من القيم الحضارية والاجتماعية. وقد دفع واقع الانحطاط قطاعاً كبيراً من المسلمين إلى الدفاع السلبي والانغلاق والتحصن في إطار قيمهم وتاريخهم وحضارتهم كرد فعل على المحاولات الأوربية لفرض التبعية والهيمنة، واتجهوا إلى الرفض الكامل لمخرجات الحضارة الأوربية، فوقعوا في الإفراط

والتفريط. وربما توجد حاجة إلى خيار آخر يُحدث توازناً بين محاولات التبعية والهيمنة الأوربية وبين الرفض المطلق لمخرجاتها، ويتمثل هذا الخيار في خروج المسلمين من الانغلاق، والانتقال إلى مرحلة تدويل القيم الإسلامية السياسية والحضارية والسعي إلى نشرها في مجتمعات أوربا ومؤسساتها، لضمان التفاعل معها على الصعيدين الرسمي والشعبي[15].

إن ممارسات الانغلاق القيمي والفكري والحضاري من قبل الفاعلين المنتمين إلى العالم الإسلامي - سواء كانوا حكومات أم أفراداً أم جماعات سياسية وثقافية - قد عززت بشكل غير مباشر الدور الأوربي في عملية الإلحاق الحضاري التي أشير إليها آنفاً.

وخلاصة الأمر، أن الاستعداد الأوربي للخروج من عملية الإلحاق الحضاري للآخرين وفرض التبعية عليهم، والانتقال إلى أسس جديدة تقوم على المساواة والاحترام المتبادل والعدالة والتكافؤ بين الطرف الأوربي والطرف الإسلامي، سيتيح إمكانية للحديث عن تحرك أوربي حقيقي نحو "الحوار بين الحضارات" عوضاً عن "الصراع بين الحضارات". أما إذا لم يكن باستطاعة الأوربيين الخروج من هذا الإطار، فسوف تبقى مكونات الصراع إلى أن يصبح المسلمون طرفاً متوحداً قوياً، يفرض نفسه ومطالبه وأهدافه وشروطه على الحضارة الأوربية.

صنع الصورة النمطية ضد العرب والإسلام وتوظيفها سياسياً

تحمل صورة الإسلام والعرب في أوربا صورة نمطية مشوهة. وأهم ملامح هذه الصورة النمطية صبغ الإسلام والعرب بصبغة التخلف والعنف والتطرف. ويقدم الكاتب السياسي العربي محمد حسنين هيكل موجزاً للنظرة الأوربية المشوهة للعرب والمسلمين بقوله:

> إنه يدهشنا الذي نراه أحياناً من اختصار الإسلام إلى إرهاب، ومن اختصار العرب إلى بترول، ومن اختصار قضية الصراع العربي-الإسرائيلي إلى حكاية معاداة السامية[16].

إن من يعش في أوربا أو يتابع الإعلام الأوربي يلاحظ بسهولة التشويه الفاضح ضد الإسلام والمسلمين والعرب، سواء على مستوى المواطن العادي أو على مستوى المؤسسات؛ ويلاحظ أيضاً ارتباط ذلك بعملية مؤسسية تحمل دوافع غير بريئة. والتشويه موجود في المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة والمكتوبة[17]، وفي الخطابات السياسية لكثير من القادة السياسيين والحزبيين، كما يلاحظ ذلك في المؤسسات التعليمية[18]. وكل ذلك يشير إلى وجود عملية مؤسسية تسعى إلى طبع هذه الصورة المشوهة في ذهن المواطن والناخب الأوربي. وإن تصاعد نفوذ التيارات اليمينية في أوربا وعداءها للجاليات المسلمة، ما هو إلا أحد المؤشرات الدالة على ذلك. ولا ينفي ذلك بالطبع الجهود التي يقوم بها بعض الأفراد والمؤسسات في أوربا لمحاولة تقليص هذا التشويه، إلا أنها تبقى جهوداً محدودة تتحرك على استحياء.

إن اصطباغ الإسلام والمسلمين بالتخلف والعنف والدموية والعدائية، أصبح يشكل الصورة النمطية التي يستحضرها المواطن والسياسي في أوربا عند الحديث عن الإسلام والمسلمين. وثمة عدم تمييز بين ممارسات العنف السياسي باسم الإسلام، سواء من قبل الحكومات في العالم الإسلامي أو الأفراد والجماعات، وبين المضمون الفكري والأخلاقي والإنساني والحضاري للإسلام القائم على العدالة والتكافل والحرية والسلام. وكأن عدم التمييز هذا عملية مقصودة، ترسخها الأجهزة الإعلامية والسياسية والحزبية والأمنية. وربما كان ذلك مرتبطاً في الوقت الحالي بما يسمى "الخطر الإسلامي الجديد"، الذي تُبنى سياسات الدول الأوربية وفلسفاتها ومفاهيمها لمواجهته. وتتسع محاولات الخلط والتشويه لتطال المقاومة اللبنانية والفلسطينية المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي، عبر إضفاء صفة "الإرهاب الإسلامي" عليها. ولا يعد هذا الخلط والتشويه بعيداً عن الدور الذي تقوم به المؤسسات اليهودية ذات النفوذ على جميع الصعد الإعلامية والسياسية والتربوية في أوربا. وسنعود إلى هذا الموضوع في محور الدور الأوربي في الصراع العربي – الإسرائيلي، وتأثره بالنفوذ اليهودي.

يؤدي شيوع هذه الصورة المشوهة للمسلمين إلى تعميق الهوة بينهم وبين الأوربيين، ويدعم نفوذ التيارات السياسية المعادية للتعايش، كما يوفر جواً ضاغطاً يمارسه الناخبون في أوربا على الساسة يدفعهم إلى الابتعاد في برامجهم السياسية عن التعاطي مع الإسلام، وإلى عدم التعامل مع الجاليات الإسلامية بإنصاف وعدالة. إلا أنه من الإنصاف أن نشير إلى أن

التعميمات الخاطئة حول الإسلام من قبل الغربيين تقابلها أحياناً تعميمات خاطئة من المسلمين حول الغرب وإنجازاته، وخاصة أن بعض ممارسات العنف من قبل جماعات تحمل هوية إسلامية تسهم إسهاماً فاعلاً في توفير المادة اللازمة لرفض التعايش العادل والحر. كما أن السلوك السلطوي والاستبدادي لبعض الحكومات في العالمين العربي والإسلامي يعزز الصورة النمطية لدى السياسي والمواطن الأوربي، وتزيد من حالة النفور إزاء الطرف العربي-الإسلامي.

الوضع العنصري والواقع السلبي للجاليات الإسلامية في أوربا

يبدو من الملائم، قبل الدخول في تفاصيل ذلك الوضع، تقديم عرض أولي موجز حول حجم بعض الجاليات العربية والإسلامية في أوربا[19]. فالمصادر الإحصائية الأوربية الحديثة (كانون الثاني / يناير 1991) تشير إلى أن حجم المهاجرين من العرب وبعض المسلمين المقيمين ضمن نطاق منطقة الاقتصاد الأوربي (European Economic Area; EEA) التي تشمل دول الاتحاد الأوربي والدول الإسكندنافية وسويسرا يتوزع على النحو التالي: الأتراك 2,400,000، المغاربة 1,200,000، اليوغوسلافيون المهاجرون (ومعظمهم من المسلمين) 1,200,000، الجزائريون 800,000، التونسيون 400,000. أي أن العدد الإجمالي لأفراد الجاليات المذكورة فقط يقارب 6 مليون نسمة[20]. ويشكل هؤلاء نسبة من حجم القوى الأجنبية العاملة في منطقة الاقتصاد الأوربي (EEA) تقدر بما يلي: الأتراك 15٪، المغاربة 5٪، الجزائريون 3٪، والتونسيون 2٪، وهم يشكلون بالإضافة إلى اليوغوسلافيين ما مجموعه 35٪ من الجنسيات العاملة غير الأوربية[21].

إن النسب المذكورة أعلاه، سواء الخاصة بحجم الجاليات أو القوى العاملة، لا تشمل أفراد الجاليات العربية والإسلامية الحاصلين على جنسية إحدى الدول الأوربية. كما أنها غير مشتملة على الحجم العددي للجاليات العربية المختلفة، وكذلك الجاليات الأخرى مثل: الإيرانية والباكستانية والهندية والبنغالية وبعض مواطني الدول الأفريقية المسلمة، سواء كانوا من المجنسين أو غير المجنسين. إن إضافة أعداد هذه الجاليات العربية والإسلامية يؤدي إلى زيادة أكثر من 2 مليون عربي ومسلم على التقديرات المشار إليها آنفاً[22].

وتختلف هذه الإحصائيات الأوربية عن تقديرات الجالية العربية والإسلامية. فالتقديرات الأوربية تهدف، بنظر المسلمين، إلى تقليص العدد الحقيقي للجالية الإسلامية لاعتبارات سياسية واجتماعية وأمنية. ويشير الكثير من مسؤولي المراكز الثقافية العربية والإسلامية إلى تقديرات تتراوح ما بين 15 – 16 مليون عربي ومسلم في أوربا[23].

وتعتبر الجاليات الإسلامية – والعمالة الإسلامية المهاجرة – في أوربا عاملاً محورياً في العلاقة السياسية بين أوربا والعالم الإسلامي، سواء بالاتجاه السلبي أو بالاتجاه الإيجابي. وعلى الرغم من حصول بعض أفراد الجاليات الإسلامية – العربية منها أو غير العربية – على جنسية الدولة الأوربية التي يقيمون فيها، إلا أن هذه الجاليات تعاني من الفهم المشوه للإسلام، كما تعاني الكثير من مظاهر العنصرية في معظم الدول الأوربية، سواء على الصعيد الاجتماعي المهني، أو على الصعيد

السياسي[24]. فدور هذه الجاليات مهمش في صنع القرار السياسي فيما يتعلق بشؤونها كجالية، وفي علاقتها بالأحزاب والنظام السياسي للدولة التي تعيش فيها، وكذلك فيما يتعلق بقضايا المشرق الإسلامي. ويفيد الباحث برهان غليون موضحاً:

> لقد كانت سنوات السبعينيات حاسمة بالنسبة إلى المهاجرين العرب وبلدان الهجرة في الوقت نفسه. ففي هذا العقد طرحت على المهاجرين مسألة الحسم النهائي لمستقبلهم. وفيه أيضاً بلورت الدول الأوربية كما في ألمانيا وفرنسا بشكل خاص برامج وإجراءات تشجع المهاجرين على العودة إلى أوطانهم[25].

وفي ضوء تراجع أوضاع الأوربيين الاقتصادية، وتصاعد العنف باسم الإسلام، خاصة داخل أوربا في منتصف الثمانينيات، تعززت ظاهرة العداء والعنصرية ضد الجاليات العربية والإسلامية.

وتتفاوت درجة التوجه العام لظاهرة العداء والعنصرية ضد الجاليات الإسلامية بين الأقطار الأوربية بحسب طبيعة التركيبة الاجتماعية والسياسية للدولة، وكذلك بحسب الوضع الاجتماعي والمهني والثقافي للجالية. ومن الواضح أن أشد درجاتها موجودة في فرنسا وألمانيا، خاصة تجاه الجاليتين المغاربية العربية والتركية على الترتيب.

إن مشكلة الجالية الإسلامية هي مشكلة حضارية ثقافية سياسية بشكل عميق، ويجب ألا تنحصر هذه المشكلة في الإحصاء أو الديمغرافيا أو الفروقات في التقاليد فحسب، لأن الأرقام التي ترد في هذا الإطار إنما هي

رموز ينبغي فكها[26]. ومما لا شك فيه أن معظم أفراد الجاليات العربية والإسلامية يرتبطون عاطفياً وثقافياً، وإلى حد كبير سياسياً، بأوطانهم الأصلية، كما أنهم يرتبطون بالدين الإسلامي. وبالتالي فإن أية مواقف أوربية غير منصفة تجاه قضايا المشرق الإسلامي أو تجاه الإسلام، ستنعكس سلباً على علاقة أفراد الجاليات الإسلامية بالدول الأوربية، وعلى مواقفهم منها.

وهناك أيضا مشكلة أخرى مهمة تحمل بذور العنصرية الأوربية تجاه الإسلام. فبالرغم من أن الدين الإسلامي يقع في المرتبة الثانية بعد المسيحية من حيث عدد أتباعه في أوربا، إلا أن معظم دول أوربا لا تعترف بوضع الأقليات الإسلامية رسمياً، ويترتب على ذلك ضياع الكثير من الحقوق المدنية والدينية للجاليات المسلمة. إن شعور الجالية الإسلامية بالحصار والمواجهة يدفعها إلى اتخاذ ردود أفعال دفاعية، وكذلك إلى تعزيز صلتها بهويتها، والحرص على الاعتزاز المغالى فيه بالتفوق، كتعويض عن تهميشها على المستوى السياسي[27]. وذلك كله يعني عدم تحقيق اندماج فاعل في المجتمع الأوربي الذي تعيش فيه.

وكذلك الحال فيما يخص الطرف الآخر من العلاقة، أعني المسلمين، فهناك عوامل تعوق تحقيق التعايش يتحملون مسؤوليتها وحدهم. ومن هذه العوامل نشوء الكثير من الخلافات في أوساط الجاليات الإسلامية في أوربا بسبب الاختلاف بين الدول الإسلامية حول الكثير من القضايا السياسية. فبالرغم من موقف الجاليات الموحد تجاه بعض القضايا الإسلامية المحورية، مثل قضية فلسطين والقدس، والذي تم التعبير عنه

عبر المظاهرات العديدة التي نظمتها الجاليات العربية والإسلامية لمناصرة القضية الفلسطينية، وبالرغم من المطالبة بالديمقراطية والحريات ورفض الدكتاتورية في العالم الإسلامي، والشعور العام لدى الجاليات العربية والإسلامية بالخذلان إزاء مواقف معظم قادة العالم الإسلامي تجاه قضايا تمس الإسلام، مثل قضية سلمان رشدي وغيرها، بالرغم من الموقف الموحد للجاليات الإسلامية تجاه هذه القضايا، إلا أن هناك خلافات سياسية وحزبية ومذهبية، كثيراً ما تظهر في المؤسسات والمراكز الثقافية والدينية الإسلامية في أوربا، وخاصة في فرنسا وألمانيا؛ ولقد أسهمت هذه الخلافات بين الجاليات الإسلامية، وما تزال تسهم، في إضعاف نفوذها ودورها في الدول الأوربية.

كما أن هناك مشكلة مهمة مؤثرة في وضع الجاليات العربية والإسلامية وعلاقتها مع الدول الأوربية. وتتمثل هذه المشكلة في وجود "أزمة تمثيل وقيادة" داخل هذه الجاليات، حيث يصعب على الدول الأوربية في الكثير من الأحيان التحدث مع قيادة موحدة وشرعية تمثل الجالية فيما يتعلق بشؤونها. فوجود أزمة تمثيل يضعف التأثير السياسي للجاليات، ويسهم بالتالي في جعل الجاليات العربية والإسلامية غير مؤثّرة أو فاعلة في القرار السياسي للبلد الأوربي الموجودة فيه.

وفي المقابل، تتحدث أوربا كثيراً عن الأقليات غير العربية أو المسيحية في بعض دول العالم العربي من حيث تعرضها للاضطهاد وضياع حقوقها الإنسانية (مثل أوضاع الأفراد في جنوب السودان، وأكراد العراق، والبربر في الجزائر وغيرهم). إن إثارة مثل هذه المواضيع تدخل ضمن تصفية حسابات الصراع السياسي بين بعض الدول الأوربية وبعض الأنظمة السياسية العربية والإسلامية.

وخلاصة هذا الموضوع أن قضية الجاليات والعمالة المسلمة المهاجرة قضية ذات أبعاد حضارية وسياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية تفرض نفسها على العلاقات بين أوربا والمسلمين. وهذه القضية تحتاج إلى معالجة حضارية سياسية وتنموية جذرية، وهي أكبر من أن تعتبر مجرد قضية اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية، كما يحلو للبعض اختصارها. فمثلاً، حاول (كلود شيسون) وزير خارجية فرنسا الأسبق، أن يختصر هذه القضية إلى قضية اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية وأمنية، متجاهلا البعد الحضاري والثقافي والإنساني لوضع الجالية بقوله:

> لن تستطع أوربا أن تقبل هذه العمالة المهاجرة من السواحل العربية وتركيا. ويتملكني الخوف حين يتطرق تفكيري إلى هذا الشعور بالكبت الذي يمكن أن يتحول إلى يأس، ومن المحتمل أيضا أن يتحول إلى عنف إذا لم تكن هناك فرص معقولة للشباب. إن هذا كله يمكن إدراك أسبابه اقتصاديا، وهو ما يدعونا إلى أن نفكر سياسياً ونقول نحن نحتاج إلى تنمية عربية سريعة، مرتقبة وقادرة، والمستقبل يتوقف على احتمالات وإمكانية تخطيط ذلك[28].

ومما لا شك فيه أن جزءاً من حل قضية الجاليات والعمالة المهاجرة في أوربا يكمن في تقديم حلول للمشكلات السياسية والتنموية التي تواجه العالمين العربي والإسلامي[29]. وفي الوقت نفسه فإن الحل الذي يدعو إليه بعض الباحثين الغربيين على أساس إيجاد صيغة "تسوية أمر واقع"[30] Modus Vivendi هو حل غير صائب، يقوم على تسكين الخلل دون علاجه جذرياً. إن أي حل يجب أن يكون في شكل تسوية شاملة قائمة على الاعتراف الكامل بالحقوق الدينية والحضارية والمدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك لتحقيق تسوية دائمة عادلة ومستقرة.

الدور الأوربي السلبي في الصراع العربي - الإسرائيلي وتأثره بالنفوذ اليهودي

يمارس الوجود اليهودي في أوربا نفوذاً مهماً في العلاقة بين أوربا والمسلمين، ويمثل عقبة حقيقية أمام التعايش بين الطرفين. ويشمل النفوذ اليهودي في أوربا الحكومات والبرلمانات المحلية والبرلمان الأوربي، والأحزاب السياسية والشخصيات العامة، والمؤسسات الإعلامية - المرئية والمسموعة والمقروءة - وكذلك المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى[31]، بالإضافة إلى مؤسسات البحث العلمي.

وبشكل عام، يلعب النفوذ اليهودي القوي داخل مؤسسات صنع القرار في أوربا دوراً سياسياً وعقيدياً وثقافياً سلبياً في العلاقات الأوربية ـ الإسلامية، وذلك لتعارض التقارب الأوربي ـ الإسلامي مع المصالح اليهودية، نظراً للخلاف الديني والتاريخي المحوري بين المسلمين واليهود، والذي تجلى في الصراع العربي ـ الإسرائيلي على فلسطين. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن الديانة اليهودية والدراسات العبرية دخلت في تشكيل الثقافة الأوربية المسيحية، ووجهت الرأي العام نحو تبني التصور الصهيوني حول فلسطين[32].

ويبلغ عدد المعاهد والكليات والجامعات اليهودية، التي تُدرِّس العبرية والتاريخ اليهودي والديانة اليهودية في بعض دول أوربا الغربية، أربعة معاهد في بلجيكا، وخمسة في فرنسا، وثلاثة في ألمانيا، وسبعة عشر في بريطانيا (بينما يقدر حجم الجالية اليهودية في بريطانيا بحوالي 300, 000 يهودي بريطاني)، وواحداً في كل من هولندا وإيطاليا وإسبانيا، واثنين في

سويسرا. ولا يشمل هذا العدد أقسام الدراسات العبرية واليهودية في الجامعات والكليات الأوربية العلمانية غير اليهودية[33]. ويشير يوسف الحسن إلى أن انتشار العبرية والدراسات اليهودية في الجامعات والثقافة الأوربية أدى إلى إحداث التأثيرات التالية[34]:

1 - إمكانية قبول التفسير اليهودي للعهد القديم، ولا سيما التفسير المتعلق بمستقبل استعادة اليهود لفلسطين.

2 - اقتناع طلبة الجامعات والباحثين بأن كلمة إسرائيل، الواردة في العهد القديم، تعني كل الجماعات اليهودية في العالم.

3 - قبول التفسير بارتباط زمن نهاية العالم بعودة المسيح الثانية، وأن هذه العودة مرتبطة بمقدمة تشير إلى عودة اليهود إلى فلسطين.

وأوضح مثال على هذا التأثير ما أشار إليه بعض الباحثين من أن:

> الخلفية الدينية المؤمنة بقصص العهد القديم وتفسيراته العبرية لكل من لويد جورج (رئيس الوزراء البريطاني عام 1916)، وآرثر بلفور، وزير الخارجية، كان لها أثر كبير في تحريك مواقفهما السياسية ودفعها نحو إصدار الوعد الذي كان أول اعتراف دولي بالصهيونية السياسية وبمشروعها إقامة دولة لليهود في فلسطين[35].

ويسهم التأثير والنفوذ اليهودي، خصوصاً على المستوى الإعلامي، في صياغة الفهم المشوه الذي أشير إليه سابقاً عن الإسلام. كما يلعب دوراً في خلق الأجواء غير الإيجابية بين الجاليات المسلمة والحكومات الأوربية؛ أو بمعنى آخر، يسهم في تهميش دور الجاليات المسلمة في صنع القرار من خلال تأثيره في الشخصيات والأحزاب السياسية.

ويضاف إلى ما سبق أن وقوع الأوربيين أسرى لما يسمى بـ "الهولوكوست Holocaust" - مذابح اليهود في أوربا (على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تشير إلى أن ذلك أمر مبالغٌ فيه لأهداف سياسية وثقافية واقتصادية وأمنية يهودية)[36] - لعب دوراً في التحيز الأوربي لصالح القوى اليهودية والصهيونية، أو على الأقل في إيجاد موقف أوربي سلبي وغير فاعل تجاه قضايا العرب والمسلمين. ويظهر دور الهولوكوست وتأثيره من خلال حجم المؤسسات والمراكز الموجودة في أوربا. فمثلاً، يبلغ عدد المعاهد ومراكز المعلومات والأبحاث اليهودية المهتمة بموضوع الهولوكوست Holocaust والعاملة في أوربا الغربية، أحد عشر مركزاً ومعهداً[37]، بينما يبلغ عدد المتاحف والمعارض اليهودية المهمة التي تقدم أنشطة ثقافية حول الهولوكوست والحياة اليهودية وتاريخها 62 متحفاً ومعرضاً. وهي تقوم بمهمة التوعية العامة للرأي العام عن المذابح التي تعرض لها اليهود في أوربا، وذلك من خلال الدورات التعليمية والمحاضرات والدراسات والزيارات، بالإضافة إلى جمع المعلومات. ومهمة التوعية هذه موجهة إلى المجتمعات اليهودية وغير اليهودية في أوربا[38].

وتلعب هذه المعاهد والمراكز دوراً مهماً في صنع رأي عام أوربي يتعاطف مع قضايا اليهود المعاصرة من خلال التأثير فيه عبر إظهار المآسي التي عاشها اليهود في أوربا. إن وقوع الأوربيين أسرى فكرة الهولوكوست كان وما يزال عاملاً أساسياً في عدم الحياد، بل وللدعم الأوربي للكيان الإسرائيلي على حساب الحق العربي والإسلامي في فلسطين. وعندما

اضطرت أوربا العالم العربي لكي يدفع القضية الفلسطينية ثمناً لذلك الموقف، تسبَّبت في زيادة الهوة بينها وبين الأطراف العربية والإسلامية، الرسمية والشعبية، بل وفي ترسيخ الشكوك في مصداقيتها نحو التقارب والتعايش مع الإسلام والعرب.

ومما لا شك فيه أن هذا النفوذ والتأثير اليهودي لعب دوراً مهماً لدى النخبة السياسية وصناع القرار الأوربيين فيما يتعلق بتحديد مواقف الدول الأوربية تجاه القضية الفلسطينية في الستينيات والسبعينيات. وبالرغم من تطور الموقف الأوربي تجاه القضية الفلسطينية في الثمانينيات وبداية التسعينيات تطوراً ملحوظاً؛ من حيث اعترافه بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؛ وحقه في إقامة دولته المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967؛ والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية[39]، إلا أن هذا الموقف الأوربي بقي أسير الإعلان الرسمي والتأييد الدبلوماسي والشكلي للحق الفلسطيني، ولم ينعكس في صورة سلوك فاعل وضاغط على أرض الواقع باتجاه دفع إسرائيل للالتزام بالموقف الأوربي. وفي المقابل بقيت بعض المواقف السياسية الأوربية "المتقدمة نسبياً" تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي تراوح مكانها وعلى استحياء بالرغم من مناشدة الحكومات العربية أوربا للقيام بدور فاعل في هذا الصراع. وقد لخص (آلن تيلور Alan A. Taylor) أثر العلاقة الأوربية - الأمريكية - اليهودية على الموقف الأوربي، حيث أشار إلى أن الدول الأوربية:

> تشعر برابطة ما مع الولايات المتحدة في سياستها الكونية لأسباب مختلفة. ومن هذه الناحية، فإن تلك الدول ذات صلة وثيقة بإسرائيل، ولا ترغب في قطع علاقاتها مع الدولة اليهودية لأنها تشاركها في بعض سياستها[40].

تعاني العلاقات السياسية بين أوربا والعالم الإسلامي من ادعاء عجز أوربي، وعدم رغبة جادة في استثمار الجوار الجغرافي، والاتصال الثقافي، والعلاقات الاقتصادية في سبيل جعل أولويات أوربا السياسية وأهدافها الخارجية أكثر التصاقاً بمصالح العالم الإسلامي منها بمصالح النفوذ اليهودي والكيان الإسرائيلي. وربما كان أحد أسباب ذلك أيضا أن العالم الإسلامي، بتمزقه، أصبح يدفع الآخرين نحو التنكر لحقوقه.

ترسيخ مفهوم الخطر الإسلامي على الأمن القومي الأوربي

من الملاحظ، بعد انهيار الشيوعية، توجُّه العالم الغربي - وأوربا جزء منه - نحو جعل الإسلام العدو الرسمي الجديد، وبعبارة أدق، المتجدد. وتؤكد ذلك تصريحات كثيرة للمسؤولين الأوربيين وقادة حلف شمال الأطلسي، من أمثال (ويلي كلاوس) الأمين العام السابق للحلف، بالإضافة إلى الكثير من الدراسات التي قامت بها مؤسسات صنع القرار والمراكز البحثية[41]. ولا شك في أن هذا المنحى يستهدف القضاء على التعايش الحقيقي بين أوربا والعالم العربي والإسلامي، وجعل الحديث عن الحوار بين الحضارات عملية توظيف أو غطاء لأهداف سياسية ليس أكثر[42].

إن ما أشرنا إليه من التوظيف السياسي لسوء الفهم للإسلام، والوضع العنصري ضد الجاليات المسلمة، والنفوذ اليهودي في مؤسسات صنع القرار، بالإضافة إلى نمو ظاهرة العنف داخل محيط العالمين العربي

والإسلامي، والسلوك الدكتاتوري لبعض الأنظمة السياسية الحاكمة في الدول العربية والإسلامية، يقدم الأرضية والبيئة المناسبتين لمثل هذا التوجه الأوربي، وخاصة من خلال استغلال هذا الأمر سياسياً وانتخابياً.

ويشير صادق جلال العظم، إلى أن الإسلام وأوربا كيانان غير متكافئين على الإطلاق، سواء بالنسبة للقوة والجبروت العسكري أو الطاقة الإنتاجية أو غيرها. ونخلص من ذلك إلى أن الطرف القوي هو الذي يتحمل المسؤولية أكثر من الطرف الضعيف. ومن جهة ثانية، وبسبب عدم التكافؤ الجلي، فإن الإسلام لا يشكل على الإطلاق تهديداً للغرب. نحن المصابون بالهلع فعلياً وليس الغرب! ومن جهة ثالثة من الضروري أن نميز بين الإرهاب الحقيقي والمقاومة[43].

ويمثل ربط الخوف من الإسلام بالأمن الأوربي محاولة خطرة من الأوربيين نحو تصعيد العداء بكافة أشكاله بينهم وبين المسلمين في العالم، الأمر الذي يفضي إلى القضاء على فكرة التعايش تماماً. وهنا أشير إلى أن وجود بعض الممارسات العنيفة لعدد محدود من حركات الإسلام السياسي، لا يعطي المبرر لوضع الإسلام السياسي على "أجندة" (جدول أعمال) العداء الأوربي. فهل تبرِّر ممارسات العنف من قبل الجيش الجمهوري الإيرلندي ضد الحكومة البريطانية العداء ضد الكاثوليك أو ضد الشعب الإيرلندي؟ وينطبق ذلك على حالات عنف عديدة في أوربا تقوم بها جهات يسارية ويمينية. وثمة حاجة ملحة إلى وضع العقل - وليس الدوافع السياسية السلبية أو الصراعات التاريخية والدينية - موجِّهاً للسياسات والمصالح الأوربية تجاه المسلمين. كما يمكن الإشارة أيضاً إلى أن

الخلافات الأوربية ـ الأوربية سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، تنعكس سلباً على علاقات أوربا وسياساتها مع دول العالم الإسلامي. وهذه الخلافات ستؤدي إلى لعب دور الاستقطاب والتبعية وليس دور التعاون والتقارب بين أوربا والعالم الإسلامي.

وبإمكان أوربا أن تتحرر من تركيز نظرتها على مشكلة - أو اختلاق مشكلة - الخوف من الإسلام على أمنها القومي، وأن تتعايش مع الإسلام السياسي.

الدعم الأوربي للدكتاتورية في العالم الإسلامي

يرى الكثير من دول أوربا أن نمو المصالح الاقتصادية والسياسية مع العالم الإسلامي عموماً، والعربي على وجه الخصوص، يتطلب منها القيام بدعم مصالح النظام السياسي المحلي بغض النظر عن ديمقراطية هذا النظام أو دكتاتوريته، متجاهلة بذلك القيم والمبادئ الديمقراطية التي تؤكدها. وهذا ما وضع الكثير من دول أوربا في خندق واحد مع الأنظمة الدكتاتورية الموجودة في العالم الإسلامي في مقابل الشعوب المسلمة والعربية. ومع الأسف، لم تستفد أوربا من تجربتها مع شاه إيران، ولم تتعلم أن العلاقة الراسخة والمصالح بعيدة المدى تكون مع الشعوب أولاً والنظم السياسية الحاكمة في مرحلة تالية.

ومن المحير فعلاً أن الاهتمام الغربي بالإسلام في كثير من الأحيان يكون لمعرفة مدى تأثيره في استقرار النظام السياسي المرتبط بالمصالح

الغربية، وكيفية تحجيم هذا التأثير، أكثر منه لمعرفة المضمون الفكري والثقافي والحضاري اللازم لتوفير آليات التعايش المشترك المبني على أسس سليمة وقوية.

والمثير للجدل أيضاً، أنه في حالة وجود تنافر بين بعض الدول الأوربية وبعض الأنظمة الدكتاتورية في العالمين العربي والإسلامي، تلجأ أوربا إلى قيم حقوق الإنسان والديمقراطية، وكذلك تبدأ بالتدخل في دعم المعارضة السياسية والعسكرية لهذا النظام، وتوفير الدعم المادي والسياسي، وأنواع عديدة من الدعم (اللوجستي)، تحت مسمى رفع المعاناة عن الشعوب. وهنا يجب أن يشار إلى أن دعم المعارضة - كما في حالتي السودان وليبيا - مرهونة بتوظيفها لتحقيق مكاسب للمصالح الأوربية، سواء بتنسيق مسبق أم بجهل أو سوء تقدير من قبل قادة المعارضة. ويشير الواقع العملي إلى أن الهدف الحقيقي للدعم الأوربي ليس هو احترام الحريات وتحقيق التقدم والازدهار السياسي والاقتصادي لشعوب العالم الإسلامي، وإنما تكريس التبعية الثقافية والسياسية لأوربا، وتحقيق أكبر قدر من المكاسب الاقتصادية لها. ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن العلاقة بين أوربا والنظام التسلطي أو المعارضة تتجلى غالباً في مواقف سلبية من قبل الجاليات المسلمة ضد الحكومات الأوربية، وخاصة أن العلاقة الإيجابية بين الحكومات الأوربية مع أحد الطرفين (النظام الدكتاتوري أو المعارضة السياسية) تكون موضع شبهة وشكوك لدى الجالية، ولا تحمل المصداقية الحقيقية.

ويجب الإشارة هنا إلى أن العلاقة الأوربية مع بعض النظم الدكتاتورية في العالم الإسلامي، والتحيز وتصنُّع العجز الأوربي في

قضية الصراع العربي - الإسرائيلي وتأثره بالنفوذ اليهودي، يعتبران من أهم الأسباب التي أدت إلى تصاعد حركات العنف الإسلامي ضد المصالح الأوربية، سواء في العالم الإسلامي أو داخل أوربا، وهو ما يستدعي أن تفكر به دول أوربا جيداً.

اللاموضوعية والعلاقة بين الباحث السياسي وصانع القرار الأوربي

مارس بعض الباحثين السياسيين في الغرب، المتخصصين في الدراسات العربية والإسلامية والشرق أوسطية عموماً، ممن عالجوا القضايا العربية والإسلامية، وقضية الإسلام السياسي بشكل خاص، بكثير من التحيز واللاموضوعية - مارسوا دوراً مهماً في التأثير في طبيعة سياسات دولهم تجاه المنطقة، وفي كيفية التعامل مع ظاهرة الإسلام السياسي سواء من حيث تشويهها أو عدم التمييز بين إطارها النظري وبين كيفية تطبيق بعض الحركات الإسلامية لها. ولكي نبحث بدقة في هذا المحور، نحتاج إلى تناول دور المراكز البحثية، والدراسات التي قام بها باحثون أمريكيون أيضاً في هذا المحور، وذلك بشكل استثنائي، على الرغم من أن حديثنا يتركز على الإطار الأوربي. ومبرر ذلك أن الكثير من الكتابات والدراسات في هذا المجال تصدر من الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الدراسات لم تكن بعيدة عن التأثير المباشر في الباحثين والمفكرين وصناع القرار الأوربيين بحكم انتشار اللغة الإنجليزية، والتواصل الكبير بين الباحثين من الطرفين الأوربي والأمريكي، وبحكم الأصول والعلاقة الثقافية والسياسية المتقاربة التي تربط بين الدول الغربية عموماً. وهذا كله أدى إلى نفوذ واضح في صناعة اتجاهات سياسية وبحثية موجهة لدى الباحثين الأوربيين.

إن دور مراكز الدراسات والبحوث ونفوذها يتحقق من خلال أشكال عديدة، مثل تقديم الدراسات والبحوث، وتنظيم الندوات والمؤتمرات المغلقة، وتقديم الاستشارات إلى وزارات الخارجية ولجان الشؤون الخارجية في البرلمانات الأوربية، وكذلك من خلال الدور الإعلامي، المكتوب والمرئي والمسموع، وبأشكال أخرى عديدة. وتلعب أدوات التفكير المؤسسية (Think Tanks)، كمراكز البحوث ومعاهد الأبحاث والدراسات والجامعات.. الخ، في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، دوراً مهماً في ترشيد القرارات السياسية، وخاصة في ميدان السياسة الخارجية، بما في ذلك السياسة الأمريكية [والأوربية] تجاه الشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي. وفي هذا المجال تقوم هذه الأدوات المؤسسية بإصدار الدراسات الموجهة، وعقد الندوات وورش العمل، ونشر التقارير الخاصة، وإسداء النصح لصناع القرار[(44)].

وترتبط هذه الأدوات البحثية بعلاقات وثيقة مع أجهزة ومؤسسات صنع القرار. وكثيراً ما يشارك مسؤولون رسميون أوربيون وأمريكيون في أعمال ومؤتمرات وأنشطة هذه المؤسسات البحثية. كما أن هذه الأدوات البحثية تشكل مصدراً يغذي أجهزة صنع القرار بالمسؤولين والخبراء، أو تقوم باستيعاب الخبراء والمسؤولين بعد انتهاء خدماتهم الرسمية.

وعلى الرغم من تأكيد أدوات التفكير المؤسسية الأوربية والأمريكية على موضوعيتها في الاقتراب من القضايا المختلفة، فإن الهدف مما تقوم به من دراسات هو البحث عن أفضل أسلوب لخدمة المصالح الغربية، أو

مصالح جماعات ضغط معينة. ويكمن مثل هذا الانحياز في الكيفية التي توصف بها أية مشكلة قيد الدرس، وفي الطريقة المقترحة لعلاجها. وفي بعض الأحوال يأخذ هذا الانحياز طابعاً صريحاً ومباشراً[45].

ويوضح أحد وزراء الإعلام العرب السابقين هذا الدور والنفوذ، والعلاقة بين مراكز الفكر وصنع القرار بقوله:

> إن تحديد الأجندة هي المهمة الرئيسية التي تحاول مراكز الفكر تحقيقها، بمعنى أن باحثاً أو مجموعة من الباحثين تخرج بمقترحات أو بسياسة أو فكرة معينة وتحاول تسويقها للصحافة والإدارة بحيث يصبح موقفاً رسمياً[46].

كما أن العديد من المؤسسات الغربية البحثية المهمة والجامعية المتخصصة في الدراسات السياسية المتعلقة بالعالمين العربي والإسلامي وظاهرة الإسلام السياسي (وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية)، كانت تهيمن عليها الكثير من العقليات الأمنية التي يغلب عليها التعامل مع الإسلام السياسي بمفهوم "الإرهاب". وتتمثل هذه العقليات في الباحثين الموجهين سياسياً وأيديولوجياً بعقيدة العداء والهيمنة على العالمين العربي والإسلامي، كالصهاينة مثلاً[47]. وبالرغم من أن الكثير من الكتابات والدراسات في هذا المجال تصدر في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها، وكما أشرنا سابقاً، لم تكن بعيدة عن التأثير في الباحثين وصناع القرار الأوربيين. ومن هذه الدراسات ما كتبه الأكاديمي صموئيل هنتنجتون S. Huntington، الداعي إلى "صراع الحضارات"، بالإضافة إلى ما تقوم به المراكز البحثية الأمريكية الخاضعة لسيطرة اللوبي اليهودي

(كمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى)، الذي يقول أحد وزراء الإعلام العرب حول نفوذه وتأثيره في صانعي القرار الأمريكي:

> إن ما يفيد به خبراء هذا المعهد غالباً ما ينشر في الصحف، بل نادراً ما يُكتب مقال عن المنطقة بدون تصريح من أحد أعضائه. فقد نجح المركز في خلق الانطباع بأن لديه خبرة جغرافية وخبرة في قضايا الشرق الأوسط[48].

ويشير زياد أبو عمرو إلى أسباب ومصادر هذا النفوذ بقوله:

> ويعود نفوذ المعهد إلى علاقاته الوثيقة والمتشعبة بالدوائر الحكومية الأمريكية والحكومة الإسرائيلية واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى التقارير الخاصة والدراسات الموجهة التي يقوم بإصدارها بين الحين والآخر، والتي تسترشد بها الحكومة الأمريكية في صياغة سياساتها الشرق أوسطية.
>
> ويشكل هذا المعهد... نقطة مرور للطامحين في الحصول على وظائف حكومية ذات نفوذ. كما يعود للعمل فيه أو التعاون معه عدد من المسؤولين الحكوميين الذين يتركون وظائفهم الرسمية لسبب أو لآخر[49].

كما أن هناك أمثلة كثيرة عن أكاديميين آخرين مثل (برنارد لويس) (اليهودي الأمريكي – البريطاني)، و(فاتيكيوتيس P.J.Vatikiotis) (البريطاني – اليوناني الأصل). ويشير الأكاديمي الأمريكي (جيمس بيل James Bill) إلى أن معظم الباحثين والأكاديميين الأمريكيين المتخصصين في الدراسات السياسية الشرق أوسطية، لم يستطيعوا فهم العملية السياسية في الشرق الأوسط في الخمسين سنة الماضية[50]. ومع ذلك فإن

الكتابات والدراسات الأمريكية كانت مصدراً أساسياً في توجيه مواقف وسياسات صانع القرار الأمريكي والأوربي تجاه قضايا العالمين العربي والإسلامي. وبالطبع فإن وجود هذا التيار من الباحثين لا ينفي وجود بعض الباحثين الغربيين المتميزين والأقرب إلى الموضوعية من أمثال الأمريكي (جون إسبوزيتو John Esposito) و(جيمس بسكاتوري James Piscatori) (البريطاني ـ الأسترالي) والفرنسي (فرانسوا بورجا Francois Burgat) وغيرهم ممن يمثلون اتجاهاً يحاول أن يقدِّم صوتاً مسموعاً لدى صانع القرار الأوربي بلغة موضوعية متفهمة للعالمين العربي والإسلامي عموماً، ولظاهرة الإسلام السياسي بشكل خاص.

ومن ناحية أخرى هناك تيار من الباحثين الأوربيين من أمثال البريطاني (فرد هاليدي Fred Halliday) أو من ذوي الأصول العربية والتوجه العلماني من أمثال البروفسور (محمد أركون) في فرنسا، و(ألبرت حوراني) (توفي مؤخراً) في بريطانيا، وغيرهم من الأكاديميين الذين يدرِّسون في الجامعات الأوربية، الذين ساهموا في تقديم فهم أفضل لصانع القرار الأوربي يرتكز على الدعوة إلى دعم الموقف السياسي العربي، وعلى النظر - في الوقت نفسه - بصورة سلبية لظاهرة الإسلام السياسي في العالمين العربي والإسلامي.

ويمكن القول إن هذه النظرة اللاموضوعية من حيث الفهم والأهداف والدوافع المرتبطة بهذه التيارات والمؤسسات البحثية تجاه ظاهرة الإسلام السياسي خاصة والعالم الإسلامي عامة، مثَّلت عقبة مؤثرة في تطوير الفهم الحقيقي والسليم لصانع القرار الأوربي تجاه الإسلام، وأدت إلى الكثير من القرارات والمواقف السياسية الأوربية الخاطئة بشكل أسهم في تطوير المواقف السلبية بين كثير من الأوربيين والمسلمين.

إن أحد أسباب الخلل لدى الباحثين الأوربيين - والغربيين عموماً - الذي أدى إلى تناول العملية السياسية في العالمين العربي والإسلامي بشكل يتسم بعدم الموضوعية والتحيز، هو النظر إليها من زاوية أحادية، تركز بشكل أساسي على البعد الاقتصادي لهذه العملية، ولا تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الحضارية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الإسلامي.

كما أن اللاموضوعية تحدث أحياناً كثيرة نتيجةً لعدم وجود المهارات وأدوات البحث اللازمة للتعامل السياسي مع المنطقة بفهم وموضوعية. ومن أهم مظاهر ذلك عدم المعرفة الدقيقة والإلمام العميق باللغة العربية، التي تساعد بشكل كبير على الرجوع والاستفادة من المصادر العربية الإسلامية، كما أنها تسهل الاحتكاك القوي مع الباحثين والسكان المحليين في العالم الإسلامي، وذلك للتعرف على الرؤية العربية والإسلامية بشكل أقرب إلى الواقع والحقيقة، بعيداً عن النمط الاستشراقي التقليدي ذي البعد الاستعماري والسلوك الاستخباراتي.

ومن الأمور التي يمكن اقتراحها في هذا المجال على صانعي القرار الأوربيين، الاعتماد على الباحثين ومراكز البحوث الموضوعية، وعلى الخبراء السياسيين المحايدين الذين عايشوا المنطقة بعمق وتفهم، وذلك لرسم السياسات والمواقف العامة تجاه الإسلام والمسلمين. وكذلك لمحاولة إزاحة العقلية الاستخباراتية والأمنية ومنعها من أن تلعب دوراً فاعلاً في رسم السياسات. فالعقلية الأمنية بشكل عام لا تستطيع أن تتفهم الإسلام ومحتوياته الفكرية والحضارية بشكل موضوعي. وهذه العقلية تعيش باتجاه

أو بفرضيات أحادية تنطلق من أن الإسلام السياسي هو مصدر تهديد للمصالح الأوربية، وهو ما يتفق مع سياسة البحث عن عدو يقلق صانع القرار السياسي في أوربا، مما يعزز أهمية الجهاز الأمني ونفوذه في صنع القرار السياسي.

وثمة ضرورة لأن تكون العلاقة بين الباحثين السياسيين وصانعي القرار في أوربا علاقة تصويب وترشيد للسياسات الأوربية تجاه الإسلام والمسلمين. وهذا يستدعي تحديد شكل وطبيعة العلاقة بين الباحث والخبير السياسي المتخصص من جهة، وبين السياسي وصانع القرار من جهة أخرى. ويطرح إدوارد سعيد سؤالاً مهماً في هذا المجال فيقول:

> هل يفترض أن يكون الخبير الموضوعي فوق السياسة؛ أو أنه ينبغي أن يكون ملحقاً سياسياً للحكومات؟ هل هناك وسيلة ما يعتمدها المفكر المستقل للمحافظة على استقلاله حين يعمل في خدمة الدولة مباشرة؟ وما العلاقة بين الولاء السياسي الصريح والرؤيا الثاقبة؟[51].

مما لا شك فيه أن على الخبير الأوربي في شؤون العالم الإسلامي أن يبتعد في دراساته عن التوجه نحو ما ترغب الحكومات في سماعه، والاتجاه نحو تصويب السياسات والاستراتيجيات المفضية إلى مستقبل قائم على أساس من العدالة والمساواة.

ويلاحظ أننا لم نتحدث في هذا المحور عن العلاقة بين الباحث السياسي وصانع القرار في العالمين العربي والإسلامي، لاعتقادنا أن العلاقة المؤثرة من قبل الباحث ضعيفة أو شبه معدومة[52].

خاتمة

إن المعوقات السياسية التي استعرضناها هي معوقات جوهرية ومعقدة، وإمكانية التغلب عليها للوصول إلى علاقة تعايش سلمية أمر بالغ الصعوبة، كما أن معالجتها تحتاج إلى تقديم تنازلات كبيرة عن الامتيازات الهائلة التي حصل (ويحصل) عليها الغرب نتيجة علاقاته مع العالمين العربي والإسلامي.

وتشير هذه المعوقات إلى أن العلاقة بين أوربا والعالم الإسلامي تسير باتجاه اللاتعايش طالما بقي نمط العلاقات على أساس علاقة قوي مع ضعيف، أو علاقة تابع ومتبوع. وسيتكرس هذا اللاتعايش ما لم يتغير الواقع العربي والإسلامي إلى واقع قوي يفرض علاقة الاعتماد المتبادل على أسس من العدالة بين الطرفين بدلاً من علاقة هيمنة أحدهما على الآخر. إن غياب المبادرة الأوربية لتغيير هذه العلاقة ربما يدفع العرب والمسلمين إلى خيار بعيد في اتجاه فرض صيغة بنيوية جديدة للعلاقة من خلال الضغوط واستخدام ما لديهم من قوة.

ويشير حجم هذه المعوقات السياسية إلى أنه ليس هناك حاجة ملحة إلى إرادة سياسية وسياسة عليا (High Politics) فقط لكي يتم تجاوز هذه المعوقات، وإنما هناك حاجة إلى التعامل مع المعوقات من خلال رؤية حضارية بعيدة المدى على الصعيدين الرسمي والشعبي. والدعوة إلى تفعيل حوار الحضارات من خلال المؤتمرات شبه الرسمية أو اللقاءات غير الرسمية وبعض الأنشطة الثقافية، هي آلية تمثل تنازلاً مبسطاً في معالجة موضوع بالغ التعقيد. وتعتبر هذه الدعوة وآلياتها شكلاً من أشكال التهرب

من مواجهة دفع التكاليف الحقيقية والباهظة سياسياً واقتصادياً وثقافياً وتكنولوجياً واجتماعياً، وذلك للوصول إلى درجة من التعاون والاعتماد المتبادل قد يضطر الطرف الأوربي إلى دفع الجزء الأكبر منها. وهذا لا يعني رفض الحوار بين المثقفين الأوربيين والمسلمين، وإنما يعني أن يكون الحوار حول الإطار الاستراتيجي الذي يترتب عليه تحديد وتغيير الالتزامات والتكاليف الحضارية والاستراتيجية التي يجب تقديمها من قبل كل طرف إلى الطرف الآخر.

ومن جهة أخرى، إن المثالية المطلقة في العلاقة بين أوربا والعالم الإسلامي لن تكون موجودة، ولكن السعي لها هو المطلوب، وذلك من خلال أسس موضوعية عادلة بعيدة عن الهيمنة، وقائمة على النظرة المستقبلية. وينبغي الاقتسام والتوزيع لمكاسب العلاقة بين الأوربيين والمسلمين وتكاليفها على أساس من العدالة والموضوعية، وليس إعطاء المسلمين والعالم الإسلامي الفتات التكنولوجي أو التكنولوجيا الاستهلاكية والشكليات من العلاقات والدعم السياسي أو الاقتصادي، بينما يحصل الأوربيون على الحصة الكبرى من إيجابيات هذه العلاقة. ولقد كان من نتائج هذا الخلل انعدام التوازن ووصول العنف إلى داخل أوربا تعبيراً عن رفض هذه المعادلة: وتقول (لينايلم فالين) وزيرة الخارجية السويدية، في الكلمة الافتتاحية لمؤتمر "أوربا والإسلام":

> إن السياسة الخارجية والتعاون الدولي يجب ألا يتركزا حصراً على المشكلات الملحة المتفجرة، بل أيضاً على تناول المسائل المستقبلية الجوهرية. فالسياسة الخارجية القائمة على مبدأ الدبلوماسية الوقائية باتت مهمة أكثر فأكثر، وهذه تتضمن ما يمكن أن نطلق عليه اسم إجراءات بناء الثقة على الصعيدين الثقافي والسياسي(53).

إن طبيعة المعوقات السياسية تشير إلى أن اهتمام أوربا بالعلاقة مع العالمين العربي والإسلامي مرتبط بالتحديات السياسية والاجتماعية والأمنية والثقافية والمصالح الآنية التي تواجهها أوربا، أكثر منها ببناء علاقة حضارية تحمل أبعاداً ثقافية واجتماعية. وبالنتيجة فإن التفاعل الأوربي مع حوار الحضارات مرتبط بهذه التحديات. وهذا يدل على أن استراتيجية أوربا في الحوار بين الحضارات قائمة على ردة فعل لمواجهة التحديات التي تخافها في العالمين العربي والإسلامي، وليس على علاقة استراتيجية ذات أبعاد حضارية ومضمون قيمي وأخلاقي وروحي.

ومن المطلوب دراسة الإسلام خارج نطاق التسييس الغربي له (إسلام العنف والتخلف)، لأن السياسة هي التي تروج لذلك خدمة لمصالحها. وعلى أوربا أن تنتقل إلى موقع أقرب للإسلام الحضاري عموما، وفهمه السياسي خصوصا، بدلا من موقع المهيمن والمسيطر على مقومات العالم الإسلامي وسياساته(54).

إذا كانت أوربا لا تفكر باعتماد هذا التوجه في بناء مستقبل العلاقة مع العالم الإسلامي والمسلمين، فربما تضطر على المدى البعيد نسبياً إلى مواجهة تجارب قاسية تعيدها إلى ذكريات الحروب الصليبية وحركات الاستقلال في العالم الإسلامي خلال أوائل هذا القرن ومنتصفه، وإلى التجربة الإيرانية حديثاً، وبالتالي تتحقق نظرية "صراع الحضارات" بدلاً من الحوار بينها.

وفي المقابل، تقع على الطرف الإسلامي مسؤولية تطوير العلاقة مع الجانب الأوربي نحو التعايش الحقيقي، سواء من خلال الانفتاح الحضاري

والتخلص من الكثير من مسببات الصورة النمطية الأوربية – غير الإيجابية – عن الإسلام والمسلمين، وكذلك التخلص من مظاهر الضعف والانحطاط في الكثير من المجالات، وتحقيق الإبداع وتطوير استخدام قدراته وموارده الهائلة في كافة المجالات إلى المستوى الذي يمكنه من فرض التوازن الحقيقي في العلاقة مع الأوربيين.

الهوامش

1. حسنين توفيق إبراهيم، أماني مسعود الحديني، " ظاهرة الإحياء الإسلامي في الدراسات الغربية: رؤية تحليلية نقدية " ، منبر الحوار، السنة السابعة، العدد 25، 1992، ص 19 .

2. حول تاريخ الحوار وأشكاله بين الإسلام وأوربا وصور هذا الحوار انظر: أحمد صدقي الدجاني، "الإسلام وأوربا: نحو فهم موضوعي متبادل بين الأوربيين والمسلمين " ، ورقة علمية قدمت إلى مؤتمر الإسلام وأوربا الذي عقد بجامعة آل البيت الأردنية، 10 - 13 حزيران / يونيو 1996 . وكذلك انظر نفس المؤلف، "الحوار العربي الأوربي: وجهة نظر عربية في الجانب السياسي " ، المستقبل العربي، العدد 9، أيلول / سبتمبر 1979، ص 36 ـ 48 .

3. برنارد لويس وإدوارد سعيد، **الإسلام الأصولي في وسائل الإعلام الغربية من وجهة نظر أمريكية**، دار الجيل، بيروت، 1994، ص 126 .

4. John L. Esposito, *The Islamic Threat: Myth or Reality?* (Oxford University Press, New York, 1992), p. 47.

5. منير شفيق، **الإسلام في معركة الحضارة**، دار البراق للنشر، تونس ولبنان، ط1، 1991، ص 33 . وهنا أيضاً يشير روجيه جارودي إلى ملاحظة ذات جانب تاريخي مثير في موضوع هذه الهيمنة، عندما

يقـول : "من المصائب الكبرى للتـاريخ المكتوب أنه كتب من قبل المنتصرين الذين يريدون دائماً أن يثبتوا أن هيمنتهم كانت حتمية تاريخية، أي أنها ناتجة بالضرورة عن تفوق ثقافتهم وحضارتهم". روجيه جارودي، **في سبيل حوار الحضارات**، ترجمة عادل العوا، منشورات عويدات، بيروت وباريس، 1986، ص 290.

6. منير شفيق، المرجع نفسه، ص 33.

7. انظر على سبيل المثال برامج الدعم الثقافي والتنموي والاقتصادي للاتحاد الأوربي European Union، الموجهة إلى دول العالم الثالث.

8. صموئيل هنتنجتون، "صراع الحضارات" مجلة *Foreign Affairs*، مجلد 72، عدد 3، سنة 1993، ترجمة عرفان عبد الحميد فتاح، مجلة الندوة، المجلد السادس، العدد الأول، كانون الثاني / يناير 1995، ص 23.

9. مانويل ماران، "المسلمون في الاتحاد الأوربي"، ورقة قدمت إلى مؤتمر الإسلام في أوربا، عقد في استوكهولم 15 – 17 حزيران / يونيو 1995.

10. صموئيل هنتنجتون، مرجع سابق، ص 22 – 23.

11. نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، 1992، ص 236.

12. لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة انظر: المرجع السابق، ص 94 – 95، 191 – 196، 240.

13. **الإسلام والغرب**، خطاب الأمير تشارلز، ولي العهد البريطاني، مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية، جامعة أكسفورد، 27 تشرين الأول / أكتوبر 1993، ص 16.

14. انظر على سبيل المثال: نصر عارف، **نظريات التنمية السياسية**، مرجع سابق، ص 113 ـ 190.

15. يقصد بتدويل القيم الإسلامية السياسية: توسيع آفاق التعريف بها وانتشارها وتبنيها كقيم سياسية وحضارية خارج نطاق العالم الإسلامي إلى المحيط الأوربي والدولي.

16. ندوة "العرب وأوربا"، محمد حسنين هيكل (تعقيب)، الباحث العربي، العدد 20، تموز / يوليو ـ أيلول / سبتمبر 1989، ص 31.

17. انظر ملخصاً تحليلياً لهذا الموضوع في:

ألفت حسن آغا، "الأصولية الإسلامية في الإعلام الغربي"، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة الخامسة، كانون الثاني / يناير 1995. وانظر أيضاً: محمد عابد الجابري، **مسألة الهوية: العروبة والإسلام والغرب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

18. انظر على سبيل المثال: مارلين نصر، **صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

19. ونقصد بمفهوم الجالية العربية والإسلامية، المهاجرين أو القاطنين في أوربا من أصول عربية وإسلامية، سواء حملوا جنسية بلد الإقامة بالتجنس أو الولادة، أو حصلوا على الإقامة القانونية.

20. Statistical Office of the European Communities, *Social Portrait of Europe*, (Luxembourg, 1996), p. 31.

21. المرجع السابق، ص 16.

22. تشير بعض المراجع إلى أن حجم هذه الجاليات العربية والإسلامية في بريطانيا وحدها يبلغ ما يقارب المليون ونصف المليون نسمة. انظر:

Paul Weller (ed.), *Religions in the U.K: A Multi - Faith Directory*. (University of Derby in association with The Inter Faith Network for the United Kingdom, 1993), p. 386.

23. لمراجعة بعض التقديرات العربية عن توزيع الجاليات العربية في أوربا انظر: برهان غليون، "مستقبل الجاليات العربية في أوربا"، المستقبل العربي، العدد 209، تموز / يوليو 1996، ص 58-60.

24. للحصول على بعض الأمثلة حول العنصرية والتمييز ضد المسلمين، انظر على سبيل المثال:

Commission on British Muslims and Islamophobia, Islamophobia: Its Features and Dangers. (London: The Runnymede Trust, February 1997), and *Social Portrait of Europe*, *op cit.*,

25. برهان غليون، مرجع سابق، ص 57.

26. هرفي لوبرا، "الأجانب أرقام ورموز"، العالم العربي في البحث العلمي، معهد العالم العربي، باريس، العدد 6، ربيع / صيف 1996، ص 93.

27. Kate Zebiri, "Relations Between Muslims and Non-Muslims in the Thought of Western - Educated Muslim Intellectuals", *Islam and Christian - Muslim Relations*, Vol. 6, No. 2, (1995), p. 255.

28. كلود شيسون، ندوة "العرب وأوربا"، الباحث العربي، مرجع سابق، ص 22.

29. لمزيد من العمق في هذا المجال انظر: وليد عبدالناصر، "التعاون المتوسطي بين الهجرة وسنوات التطرف"، السياسة الدولية، العدد 124، نيسان / أبريل 1996، ص 111 - 118.

30. انظر على سبيل المثال: Kate Zebiri, *op cit.*, p. 255.

31. لمزيد من التفاصيل والمعلومات حول هذا الوجود اليهودي راجع المصادر التالية:

- Anthony Lerman (ed), *Jewish Communities of the World*. fourth ed. (London: Macmillan Press in association with the Institute of Jewish Affairs, 1989).
- Roger Japhet (ed), *The Jewish Year Book*. (London: Jewish Chronicle Publications, 1990).

- Loren Renz (ed), *The Foundation Directory*. 11th ed. (New York: The Foundation Center, 1987).

- Luke Fitz Herbert and Michael Eastwood, (eds.), *Guide to the Major Trusts*. (London: Directory of Social Change, 1989).

32. انظر حول تأثير اليهودية والصهيونية في المسيحية والثقافة الأوربية: يوسف الحسن، **البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الصهيوني: دراسة في الحركة المسيحية الأصولية الأمريكية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (15)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 19ـ34.

33. - Edmond Y. Liqsitz, World Jewish Directory, J.E.S.E, Educational Products, Ontario, Vol. 1, pp. 38 - 40.

34. يوسف الحسن، مرجع سابق، ص 23 - 24.

35. المرجع نفسه، ص 34. وهو ما أكدته المؤرخة اليهودية تشمان Tuchman من أن إعلان لويد جورج وبلفور "كان قائماً، في جزء كبير منه، على تعاطفهما التوراتي مع اليهود"، المرجع نفسه، ص 32.

36. انظر على سبيل المثال: روجيه جارودي، **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية**، ترجمة ونشر دار الغد العربي، القاهرة، 1996.

37. يبلغ عدد هذه المراكز في أوربا الغربية أحد عشر مركزاً موزعة على الشكل التالي: النمسا (2)، فرنسا (1)، ألمانيا (4)، بريطانيا (2)، هولندا (1)، إيطاليا (1). المصدر:

Edmond Y. Liqsitz, *op cit.*, pp. 38-47.

38. تتوزع المتاحف والمعارض اليهودية في دول أوربا الغربية على الشكل التالي: النمسا (6)، بلجيكا (2)، الدنمارك (2)، فرنسا (12)، ألمانيا (7)، بريطانيا (8)، اليونان (1)، هولندا (5)، إيرلندا (1)، إيطاليا (7)، البرتغال (7)، إسبانيا (3)، سويسرا (1). المصدر نفسه، ص 121 - 133.

39. حول البعد الفلسطيني في الحوار العربي - الأوربي انظر: أسامة الغزالي حرب، "البعد السياسي في الحوار العربي - الأوربي: دراسة تحليلية لاجتماعات الحوار 1974 - 1980"، المستقبل العربي، العدد 34، كانون الأول / ديسمبر 1981، ص 6ـ20.

40. Alan A. Taylor, "The Euro - Arab Dialogue: Quest for an International Partnership", *The Middle East Journal*, Vol. 32, No.4, (Autumn 1978), p. 429.

41. حول آراء بعض أصحاب القرار الأمني من الأوربيين في هذا الاتجاه، انظر على سبيل المثال:

Dame Stella Rimington (Former Director General of the Britain's MI5), Security and Democracy - Is there a Conflict? The Richard Dimblebly Lecture 1994, B.B.C Education, London, 1994.

42. حـول نظرية صـراع الحـضـارات وعـلاقـتـهـا بالحرب البـاردة والصنـاعـات العـسكرية الاسـتـراتيـجـيـة فـي الغرب، انظر محـاضرة إدوارد سعيـد فـي الجمعيـة الجغرافيـة الملكيـة بلنـدن، آذار / مارس 1995.

43. Sadiq Jalal Al - Azm, "A Dialogue of Equals?" Paper presented at the Euro - Islam Conference, Stockholm, 15 - 17 June 1995.

44. زياد أبو عـمـرو، " بنوك التـفكير . . والموقف الأمريكي في الشـرق الأوسـط "، السياسـة الدوليـة، العـدد 109، تموز / يوليـو 1992، ص 80.

45. المرجـع نفسـه.

46. مروان المعشر، وزير الإعلام الأردني، حلقة نقاش حول آليات صنع القرار في المؤسسات الأمريكية، نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات، عمّان، كانون الأول / ديسمبر، 1997.

47. انظر على سبيل المثال المقال المسحي الموجز لأهم هذه المراكز البحثية والجامعات، مع تحليل لدورها وكذلك تأثير الفاعلين فيها في صناعة القـرار السيـاسـي تجـاه قضـايـا العـالمين العـربـي والإسلامي. أحمـــد البرصـان، " كيـف تصنع الجامعات الأمريكية قرارات البيـت الأبيـض ووزارة الخارجيـة؟ "، مجلة المجلة، العـدد 415، 20-26 كانـون الثـاني / ينايـر 1988.

48. مروان المعشر، مرجع سابق.

49. زياد أبو عمرو، مرجع سابق، ص 83.

50. حول العلاقات بين الأكاديميين الأمريكيين المتخصصين في دراسات الشرق الأوسط، ومعوقات الفهم العلمي والموضوعي للسياسة في الشرق الأوسط، انظر:

James Bill, "The Study of Middle East Politics 1946 - 1996: A stock taking", *Middle East Journal*, Vol. 50, No. 4, (Autumn 1996).

51. إدوارد سعيد **المعرفة والقوة**، مرجع سابق، ص 54.

52. انظر حـول هـذا الموضـوع على سبـيل المثـال: سعـد الدين إبراهيم، **تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب**، منتدى الفكر العربي، عمّان، 1984.

53. الكلمة الافتتاحية لمؤتمر أوربا والإسلام، والتي ألقتها وزيرة الخارجية السـويدية لينايلم فـالين، استـوكهـولم 15 - 17 حـزيران / يونيـو 1995.

54. يقدم البرفسور غسان سلامة رؤية قيمة في كيفية تعامل الغرب مع العنف الإسلامي، انظر:

Ghassan Salame, "Islam and the West", *Foreign Policy*, Vol. 21, No. 90, (Spring 1993), pp. 22-37.

نبذة عن المؤلف

الدكتور سامي الخزندار. حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة مانشستر في بريطانيا عام 1995 ، واختير كمشارك ضمن دورة (القيادية الدولية) التي نظمتها أكاديمية القيادة الدولية في الأمم المتحدة عام 1997 ، وعمل كمدير للمركز العلمي للدراسات السياسية بالأردن، ويعمل حالياً أستاذاً مساعداً للعلوم السياسية في جامعة آل البيت الأردنية، كما شارك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية.

ومن مؤلفاته :

- كتاب باللغة الإنجليزية بعنوان : Jordan and Palestinian Question صادر عن دار نشر ITHACA Press البريطانية في ربيع 1997 .
- بحث باللغة الإنجليزية بعنوان : The Arab League نشر في موسوعة World Encyclopedia of Peace ، وذلك بالتعاون مع Institute of International Peace Studies في كوريا الجنوبية .